

Distr.: General
12 August 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٧٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان
وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المؤقت الذي يقدمه
باولو سيرجيو بينهيرو، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في
ميانمار، وفقا لقرار اللجنة ١٠/٢٠٠٥ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٧/٢٠٠٥
المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

* A/60/150.

تقرير مؤقت من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار

موجز

أنشأت لجنة حقوق الإنسان بقرارها ٥٨/١٩٩٢ ولاية المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ووسعت تلك الولاية في الآونة الأخيرة بالقرار ١٠/٢٠٠٥. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الستين وإلى اللجنة في دورتها الثانية والستين. ويقدم التقرير الحالي بناء على ذلك الطلب ويستند إلى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص حتى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ويتعين أن يقرأ بالاقتران مع تقريره الأخير المقدم إلى اللجنة (E/CN.4/2005/36).

ولم يسمح للمقرر الخاص بالقيام بعثة لتقصي الحقائق إلى ميانمار منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ورغم عدم السماح له بالدخول إلى البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، واصل تنفيذ ولايته على قدر استطاعته استناداً إلى المعلومات المجمعة من طائفة من المصادر المستقلة والموثوق بها.

وقد انعقد المؤتمر الوطني من جديد في الفترة من ١٧ شباط/فبراير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ دون إشراك عدد من الأحزاب السياسية، بما في ذلك الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وانتقي المندوبون من نفس الفئات الثماني كما في المؤتمر السابق وهي: الأحزاب السياسية، والممثلون المنتخبون، والأعراق الوطنية، والفلاحون، والعمال، والمفكرون والمثقفون، وموظفو الدوائر الرسمية، وجماعات وقف إطلاق النار. وحسب ما أوردته لجنة تنظيم المؤتمر الوطني، حضر الاجتماع ١٠٧٣ مندوباً من أصل ١٠٨١ مندوباً وُجّهت الدعوة إليهم.

واستبعاد الجهات الفاعلة السياسية الهامة والنيابية من العملية، وفرض القيود على مشاركتها، والتعصب في التعامل مع المنتقدين، وتخويف الناشطين في مجال المطالبة بالديمقراطية واحتجازهم، يجعل أي مفهوم للعملية الديمقراطية حالياً من المعنى. فمن الواجب منح حرية التنقل والاجتماع وتكوين الجمعيات لأنها شروط أساسية للمصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية.

ويعتقد المقرر الخاص اعتقاداً راسخاً أنه إذا لم تعدل القيود الإجرائية المتأصلة ولم يُشرك ممثلو المعارضة الديمقراطية في المؤتمر الوطني فإن قيام أي دستور سيفتقر إلى المصداقية. وسيصبح وضع الترتيبات الإجرائية التي تنظم المؤتمر الوطني على أساس ديمقراطي سليم إدماج جميع الأحزاب السياسية ومشاركتهم بصورة كاملة وتحقيق تقدم حقيقي في عملية إرساء الديمقراطية. وتستطيع الحكومة اتخاذ إجراءات فورية وبنبغي لها ذلك من أجل إنقاذ المؤتمر الوطني ومصدقته على الصعيد الداخلي والدولي على السواء.

ومسألة تحديد الجهة التي ستضطلع بصياغة الدستور تعتبر إحدى المسائل الهامة في العملية السياسية الحالية. وعلاوة على ذلك، لا توجد في الوقت الراهن أية إشارة واضحة إلى وضع قواعد لاعتماد الدستور عن طريق إجراء استفتاء وطني.

ويأسف المقرر الخاص إذ يلاحظ أن المعلومات الواردة تبين أن الحالة المتعلقة بممارسة الحقوق والحريات الأساسية لم تتغير بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فهو يتلقى بصورة مستمرة تقارير عن القيود والانتهاكات التي تطال الحقوق والحريات الأساسية.

ويقال أنه مازال في ميانمار ما يفوق ١٠٠ ١ سجين سياسي. وقد قلل من أهمية الإفراج عن ٢٤٩ سجيناً سياسياً في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ استمرار اعتقال المدنيين ودعاة الديمقراطية واحتجازهم وإصدار أحكام قاسية ضدهم بسبب أنشطتهم السياسية السلمية. ومازال المقرر الخاص قلقاً للغاية من ممارسة الاحتجاز الإداري. ومما يؤسف له عميق الأسف أن الأمانة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو أونغ سان سيو كي، احتفلت بعيد ميلادها الستين وهي رهن الإقامة الجبرية. ويتنافى حجزها المعتبر بحكم الواقع انفرادياً وحرمانها من الاتصال مع زملائها في الرابطة مع روح المصالحة الوطنية.

ومما شجع المقرر الخاص تزايد أنشطة الوقاية والعلاج في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لكنه يظل قلقاً للغاية من أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أصبح وباءً منتشرًا في ميانمار. ورغم أن الحكومة تواصل العمل في مجال خطة العمل الوطنية من أجل الطفل، فإنه مازال يتعين عليها التصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

وما زالت تُرتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد مجتمعات الأقليات العرقية في ميانمار. وما زالت ترد تقارير واسعة الانتشار عن السخرة، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والابتزاز، ونزع الملكية التي تقوم بها قوات الحكومة. وناذرا ما يجد ضحايا هذه الانتهاكات سبيلاً إلى الانتصاف.

ولم يعد من الممكن تأجيل الانتقال إلى نظام قائم على المشاركة والديمقراطية بصورة كاملة في ميانمار. ويجب الشروع في الحوار السياسي والدستوري دون إبطاء. وبارساء قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان سترسل الحكومة إشارة واضحة إلى شعب ميانمار والمجتمع الدولي بأنها ملتزمة فعليا بتيسير تحقيق مستقبل مستقر وديمقراطي للبلد.

والأمم المتحدة والمجتمع الدولي على استعداد للعمل في شراكة مع الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تيسير المصالحة الوطنية والانتقال إلى الديمقراطية بصورة فعالة. وستضمن الحكومة، بتعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية، حصولها على الدعم من أجل حل الصراعات، والإصلاح السياسي والاقتصادي، وبناء المؤسسات والقدرات، والمساعدة الإنسانية، والتنمية البشرية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٦	٢-١ مقدمة - أولا
٦	١١-٣ أنشطة المقرر الخاص - ثانيا
٨	٣٩-١٢ المؤتمر الوطني - ثالثا
٩	٢٤-٢٠ التطورات الأخيرة - ألف
	 مشاركة الأحزاب السياسية وأحزاب القوميات العرقية وجماعات وقف
١١	٣١-٢٥ إطلاق النار - باء
١٢	٣٩-٣٢ أعمال المؤتمر - جيم
١٤	٥٦-٤٠ الحقوق المدنية والسياسية - رابعا
١٨	٦٤-٥٧ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - خامسا
٢٠	٨٠-٦٥ حالة حقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية - سادسا
٢٣	٩٠-٨١ الحالة الإنسانية - سابعا
٢٥	١٠٠-٩١ ملاحظات ختامية - ثامنا
٢٧	١١٨-١٠١ توصيات - تاسعا

أولاً - مقدمة

- ١ - أنشأت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٥٨/١٩٩٢ ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ومُددت هذه الولاية في الآونة الأخيرة في القرار ١٠/٢٠٠٥ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.
- ٢ - وطلبت اللجنة إلى المقرر الخاص في ذلك القرار أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الستين وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين. ويقدم التقرير الحالي بناء على ذلك الطلب ويستند إلى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص حتى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ويتعين أن يُقرأ بالافتتان مع تقريره الأخير المقدم إلى اللجنة (E/CN.4/2005/36).

ثانياً - أنشطة المقرر الخاص

- ٣ - قدم المقرر الخاص تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥. وعقد خلال وجوده في جنيف اجتماعات مع مسؤولين من حكومة ميانمار لمناقشة مسائل تتعلق بتنفيذ ولايته. وبالموازاة مع ذلك، أجرى المقرر الخاص مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة، وممثلي الدول الأعضاء، وجماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
- ٤ - ومنذ أن اضطلع المقرر الخاص بولايته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قام بزيارات لميانمار في ست مناسبات. وأتاحت زيارته فرصة لاكتساب مزيد من الفهم لشواغل حقوق الإنسان في ميانمار. وسعى المقرر الخاص في جميع تقاريره إلى الإبلاغ بموضوعية عن الحالة كما شهدتها وفهمها. واعترف بحدوث تطورات مشجعة، وعلق على الجهود والأنشطة الإيجابية التي قامت بها الحكومة، وقدم توصيات بشأن كيفية التصدي بشكل بناء للمجالات التي تثير القلق.
- ٥ - ورغم ما أبداه المقرر الخاص من استعداده ورغبته في السفر إلى البلد وتقديمه لطلبات متكررة من أجل القيام بزيارة له (أحدثها في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥)، لم يسمح له بالقيام ببعثة إلى ميانمار لتقصي الحقائق منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. فقد أوردت الحكومة أنه تعذر عليها إيجاد مواعيد مناسبة لكلا الجانبين كسبب لعدم تيسير التنفيذ الكامل لولاية المقرر الخاص.
- ٦ - ورغم عدم السماح للمقرر الخاص بالدخول إلى البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل تنفيذ ولايته على قدر استطاعته استناداً إلى المعلومات التي تحصل عليها من طائفة من المصادر المستقلة والموثوق بها.

٧ - ويؤدي المقرر الخاص أيضا مهمة الخبير المستقل لدراسة الأمين العام بشأن مسألة العنف ضد الأطفال. وبهذه الصفة، سافر إلى بانكوك في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لحضور المشاورة الإقليمية لشرق آسيا والمحيط الهادئ بشأن العنف ضد الأطفال. وخلال وجوده في بانكوك، اغتنم الفرصة للاجتماع بالجهات الفاعلة المحلية والإقليمية في الأوساط الحكومية والدبلوماسية والبرلمانية وغير الحكومية تنفيذًا لولايته المعنية بميانمار. واجتمع أيضا مع وزير الشؤون الخارجية لحكومة تايلند الملكية، كانتاخي سوفامو نجحون. وعقد المقرر الخاص مؤتمرا صحفيا في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أعرب خلاله عن خيبة أمله إزاء الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في ميانمار، وعدم إحراز تقدم سياسي هادف، وغياب التعاون من جانب الحكومة لتيسير تنفيذه لولايته بشكل كامل.

٨ - وقبل زيارة المقرر الخاص، سافر فريقه إلى شيانغ ماي ومايي سوت في تايلند، للاجتماع مع الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية وممثلي السلك الدبلوماسي.

٩ - وفي منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٥، عقد المقرر الخاص اجتماعات أخرى مع مسؤولي وكالات الأمم المتحدة، وممثلي الدول الأعضاء، بما في ذلك ميانمار، ومنظمات المجتمع المدني فيما يتصل بولايته.

١٠ - وتنفيذا لولاية المقرر الخاص، فهو يتعاون بشكل وطيد مع فريق الأمم المتحدة القطري، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بميانمار. ويأسف المقرر الخاص عميق الأسف لعدم دعوة المبعوث الخاص إلى العودة إلى البلد منذ آذار/مارس ٢٠٠٤. وفي ضوء المصاعب التي يواجهها كل من المقرر الخاص والمبعوث الخاص، جرت مشاورات أكثر تواترا طوال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعث المقرر الخاص إلى حكومة ميانمار ١٧ رسالة بشأن حالات خاصة لانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. وبعث برسائل الادعاء المذكورة ونداءات عاجلة بالاشتراك مع الإجراءات الخاصة الأخرى للجنة حقوق الإنسان، بما في ذلك مع المقرر الخاصين المعنيين بمسألة التعذيب؛ والمعنيين بالإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛ والمعنيين باستقلال القضاة والمحامين؛ والمعنيين بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ والممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ ورئيس ومقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

ثالثاً - المؤتمر الوطني

١٢ - تولى المؤتمر الوطني، الذي عقد لأول مرة في عام ١٩٩٣، مهمة وضع المبادئ الأساسية لصياغة دستور قوي وثابت. (إعلان لجنة استعادة قانون ونظام الدولة ٩٢/١١، ١٩٩٢). واجتمع المؤتمر الوطني، الذي يتكون من مندوبين من اختيار الحكومة، بصورة متقطعة لمدة ثلاث سنوات بناء على تعليمات من الحكومة لوضع صياغة تقوم على أساس "الأهداف الستة" التي حددت قبل ذلك بثلاثة أشهر. وهذه الأهداف الستة التي كان سيقوم على أساسها الدستور المقبل هي: صون سلامة الاتحاد؛ والحفاظ على التضامن الوطني؛ وإدامة السيادة؛ وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي متعدد الأحزاب؛ ووضع مبادئ راسخة للعدالة والحرية والمساواة في الدولة؛ ومشاركة تاتماداو (جيش ميانمار) في دور القيادة السياسية الوطنية للدولة.

١٣ - وتضمنت المبادئ الموضوعية كفالة دور قيادي للجيش في أية حكومة مقبلة، بما في ذلك اختيار رئيس الدولة؛ وتخصيص ٢٥ في المائة من مقاعد الهيئة التشريعية للجيش؛ وشرط أن يكون لتاتماداو حرية إدارة نفسه دون أي إشراف من البرلمان؛ وتعيين أعضاء من الجيش في مناصب وزير الدفاع، ووزير الأمن/الشؤون الداخلية، ووزير شؤون الحدود.

١٤ - و"الأهداف الستة"، إلى جانب "المبادئ الـ ١٠٤" و"المبادئ التفصيلية الأساسية" السبعة اللاحقة (فيما يتعلق بالسلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية، والمناطق المتمتعة بالإدارة الذاتية، والدولة، وهيكل الدولة، ورئيس الدولة)، تفرض المعايير والصياغة وتوفير بنية هيكلية للدستور المقبل. وأوضحت الحكومة للمندوبين خلال مختلف دورات المؤتمر الوطني أن المشاركة في المؤتمر تقتضي قبول أن هذه المبادئ المذكورة أعلاه تنظم عملية صياغة الدستور.

١٥ - ومضى على وجود المؤتمر الوطني حتى الآن ما يزيد على ١٢ عاماً. وفي عام ١٩٩٦، قاطعت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية (الفائزة في انتخابات ١٩٩٠) بعض دورات المؤتمر الوطني بدعوى الطابع غير الديمقراطي لإجراءاته وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال أعماله. وقد وثق المقررون الخاصون السابقون هذه الانتهاكات على نحو جيد.

١٦ - وتوقفت أعمال المؤتمر الوطني في أيار/مايو ١٩٩٦ وظل معلقاً لثماني سنوات أخرى حتى عام ٢٠٠٤، حيث عقد مجدداً لفترة ثماني أسابيع تمتد من ١٧ أيار/مايو إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ واستأنف العمل بشأن المبادئ الأساسية التفصيلية. وكان انعقاد المؤتمر الوطني من جديد بمثابة "الخطوة الأولى في خارطة الطريق المتكونة من سبع نقاط من أجل المصالحة

الوطنية والانتقال الديمقراطي“، على حد قول رئيس الوزراء آنذاك، الفريق أول خين نيونت.

١٧ - وكانت النقاط السبع في خارطة الطريق نحو الديمقراطية التي أشارت إليها الحكومة على النحو التالي:

- (أ) عقد المؤتمر الوطني الذي توقفت أعماله منذ عام ١٩٩٦ من جديد؛
- (ب) تنفيذ العملية الضرورية لإنشاء دولة ديمقراطية حقيقية تتسم بالانضباط وذلك خطوة بخطوة بعد نجاح عقد المؤتمر الوطني؛
- (ج) صياغة دستور جديد وفقا للمبادئ الأساسية والمبادئ الأساسية التفصيلية التي يضعها المؤتمر الوطني؛
- (د) اعتماد الدستور من خلال استفتاء وطني؛
- (هـ) إجراء انتخابات حرة ونزيهة للهيئات التشريعية وفقا للدستور الجديد؛
- (و) عقد الهيئات التشريعية بحضور أعضائها وفقا للدستور الجديد؛
- (ز) قيام قادة الدولة، الذين تنتخبهم الهيئات التشريعية، والحكومة والأجهزة المركزية الأخرى ببناء أمة حديثة ومتقدمة وديمقراطية.

١٨ - وأعربت حكومة ميانمار بشكل صريح، تحت قيادة رئيس الوزراء الجديد، الفريق سو وين، عن التزامها المستمر بتنفيذ خارطة الطريق. وذكر رئيس الوزراء أن هذه الخريطة ستنفذ بأكملها دون تغييرات إلى جانب جدول الأعمال السياسي للحكومة، بغية تحقيق إقامة أمة ديمقراطية آمنة ومتقدمة وتتسم بالانضباط.

١٩ - وذكر وزير الإعلام في مؤتمر صحفي بشأن المؤتمر الوطني عقد في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أن المبادئ الأساسية التفصيلية لتقاسم السلطة التشريعية التي جرت مناقشتها خلال المرحلة الأخيرة من المؤتمر الوطني ستعتمد خلال مرحلته المقبلة، ابتداء من ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وأضاف أنه ستجري أيضا مناقشة وتنسيق لصياغة مبادئ أساسية تفصيلية لتقاسم السلطتين التنفيذية والقضائية.

ألف - التطورات الأخيرة

٢٠ - ابتداء من ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أصدر المؤتمر الوطني دعوات إلى المندوبين الذين وجهت إليهم الدعوات لحضور الدورة الأخيرة للمؤتمر. وانتُقي المندوبون المدعوون من

نفس المجموعات الثماني كما من قبل، وهي: الأحزاب السياسية، والممثلون المنتخبون، والأعراق الوطنية، والفلاحون، والعمال، والمفكرون والمثقفون، وموظفو الدوائر الرسمية، وجماعات وقف إطلاق النار. وأفادت لجنة تنظيم المؤتمر الوطني أن ١٠٧٣ مندوبا من أصل ١٠٨١ مندوبا وجهت الدعوة إليهم حضروا الاجتماع.

٢١ - ولم تنضم الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية التي فازت بأغلبية المقاعد في انتخابات عام ١٩٩٠ إلى المؤتمر الوطني المنعقد. وما زالت الحكومة تبقى على مكاتب الرابطة مغلقة ومحتومة، مع استثناء وحيد هو مكتب يانغون. وما زالت الأمانة العامة للرابطة، داو أونغ سان سيو كي، ونائب الرئيس، يوتين أو، رهن الإقامة الجبرية دون أن تحدد الحكومة تاريخا للإفراج عنهما. وما زال أعضاء الرابطة يعانون من التخويف والاعتقال من قبل قوات الحكومة. وما زال ناشطون من الأحزاب السياسية الأخرى، بمن فيهم أعضاء البرلمان المنتخبون، قيد الاحتجاز بسبب أنشطتهم السياسية.

٢٢ - وفي بيان صدر في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لإجراء الانتخابات الديمقراطية المتعددة الأحزاب، أكدت اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية من جديد اعتقادها بضرورة إيجاد بيئة سياسية حيث يمكن لعموم الشعب المشاركة بحرية وباطمئنان دون التعرض للعقبات والقيود. ولبلوغ هذه الغاية، من الأساسي إعادة إقرار الحقوق الديمقراطية وإلغاء الإجراءات غير الديمقراطية. ودعت الرابطة إلى حوار مع الحكومة وضرورة إجراء مفاوضات مع زعماء القوميات العرقية.

٢٣ - ودعت الرابطة إلى رفع الإقامة الجبرية فورا عن داو أونغ سان سيو كي و يوتين أو والإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم أعضاء البرلمان الذين سجنوا بسبب أنشطتهم السياسية السلمية ومعتقداتهم. وحثت الحكومة على السماح لجميع مكاتب الرابطة بفتح أبوابها من جديد والاعتراف بحق الأحزاب السياسية في العمل وحماية ذلك الحق، وفقا لقوانين تسجيل الأحزاب السياسية والمبادئ الديمقراطية.

٢٤ - ومما أحرز المقرر الخاص ما بلغ إلى علمه من تقارير تفيد أن السكان المدنيين حسب ما يزعم أرغموا على حضور الاجتماعات الجماهيرية لإظهار تأييدهم للمؤتمر الوطني. ويفهم من ذلك أن أعضاء الرابطة التي ترعاها الحكومة عُينوا لقيادة المظاهرة تأييدا للمؤتمر الوطني الذي عقده مجلس الدولة للسلم والتنمية في يانغون.

باء - مشاركة الأحزاب السياسية وأحزاب القوميات العرقية وجماعات وقف إطلاق النار

٢٥ - من بين خمسة وعشرين حزبا سياسيا فازت بمقاعد في الانتخابات العامة لعام ١٩٩٠، يقال إن أقل من نصف هذه الأحزاب شارك في مرحلة ١٩٩٣-١٩٩٦ للمؤتمر الوطني. وزُعم أن ثمانين فقط من هذه الأحزاب ما زالت "مسجلة بصورة قانونية" في عام ٢٠٠٥، لكن لم تشارك جميعها في دورة عام ٢٠٠٥. وكان من بين الأحزاب التي حضرت ستة أحزاب للقوميات العرقية هي: حزب كوكانغ للديمقراطية والوحدة، ورابطة اتحاد كايين، والمنظمة الوطنية لاتحاد با - أو، ومنظمة مرو أو خامي للتضامن الوطني، وحزب لاهو للتنمية الوطنية، وحزب وا للتنمية الوطنية. ولم يشارك في المؤتمر الحزبان القانونيان المتبقيان من أحزاب القوميات العرقية، وهما رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية وحزب كونانغ الديمقراطي لولاية شان.

٢٦ - ويفهم من ذلك أنه لم توجه الدعوة للمشاركة في أحدث دورات المؤتمر الوطني إلى أي من الأحزاب السياسية التي شاركت في انتخابات عام ١٩٩٠ (بما في ذلك الأحزاب التي فازت بمقاعد)، والتي ألغيت تسجيلها في وقت لاحق. ويقال أن هذه الأحزاب الأعضاء في منظمة جامعة غير رسمية، تدعى تحالف القوميات المتحدة، أيدت قرار الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بعدم الانضمام إلى المؤتمر.

٢٧ - ومن دواعي قلق المقرر الخاص ما لاحظته من استمرار اعتقال أعضاء الأحزاب السياسية المسجلة ومضايقتهم بسبب ممارستهم لأنشطتهم السياسية السلمية. فقد اعتقل قبل انعقاد المؤتمر الوطني ١٠ ناشطين سياسيين على الأقل لمشاركتهم في اجتماع لكبار ممثلي قومية شان العرقية خلال اليوم الوطني لشان في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥. ويفهم من ذلك أن جميع من اعتقلوا، بمن فيهم خون هتون أو، رئيس رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية، ما زالوا محتجزين بشكل تعسفي وأن يو شوي أو هن، المؤلف والحامي البالغ من العمر ٨٢ عاما، ما زال رهنا الإقامة الجبرية. أما رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية، التي فازت بثاني أكبر عدد من المقاعد في انتخابات عام ١٩٩٠ لكنها منعت من توليها، إلى جانب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، فقد بقيت بمنأى عن المؤتمر الوطني بسبب عدم الالتزام بأدنى حد من المعايير الديمقراطية.

٢٨ - ورحب المقرر الخاص في تقريره السابق باتخاذ المؤتمر الوطني خطوة يمتثل أن تكون ذات أهمية في الطريق صوب المصالحة الوطنية والانتقال السياسي، بالنظر إلى أنه ضمن مشاركة عدد كبير من القوميات العرقية، بما في ذلك جماعات وقف إطلاق النار (انظر

السياسي الذي سببته البلد في المستقبل أمر ضروري لعملية المصالحة الوطنية. (الفقرة ١٤). فإشراكها بنشاط وبمصادقية في المحادثات الدستورية والاتجاه السياسي الذي سببته البلد في المستقبل أمر ضروري لعملية المصالحة الوطنية.

٢٩ - وأبلغ المقرر الخاص بأن بعض جماعات وقف إطلاق النار المنتمية إلى القوميات العرقية بدأت تنظر بجدية، على نحو يُذكر، في استعراض سياساتها في مجال التعاون مع مجلس الدولة للسلم والتنمية. ويقال إن الاستياء على مستوى القاعدة الشعبية واضح بسبب استمرار مشاركة جماعات وقف إطلاق النار في عملية المؤتمر الوطني، التي لم تعد عليها سوى فائدة لا تُذكر ولم تزد من إحراز تقدم صوب المصالحة الوطنية. ويقال أن أطراف وقف إطلاق النار خلال الدورة الأخيرة للمؤتمر الوطني في عام ٢٠٠٤ كانت تعتقد أنه كان من السهل عليها التعبير عن آرائها الخاصة. غير أنه في عام ٢٠٠٥، ورد أن سياسات الحكومة ضيقت المجال على مقترحات القوميات العرقية ومناقشتها.

٣٠ - وأشارت الحكومة إلى أن سياساتها ستستمر تجاه الجماعات المسلحة التي "عادت إلى حظيرة القانون". وتُحث هذه الجماعات حالياً على الانضمام إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لضمان تنفيذ خارطة الطريق السياسية التي وضعتها. إلا أنه لم يؤخذ، فيما يبدو، بالعروض التي قدمتها جماعات وقف إطلاق النار خلال المؤتمر الوطني الأخير.

٣١ - ويبقى هناك عدد من الجماعات والفصائل المسلحة القائمة على أساس الأقليات العرقية التي ليس اتفاقات سلام مع الحكومة أو لها اتفاقات مُنيت بالإخفاق وهي بالتالي مستبعدة من عملية المؤتمر الوطني، ومن أمثلتها اتحاد كارين الوطني، وحزب كاريني الوطني التقدمي، وجيش ولاية شان (في الجنوب)، التي تقع أساساً في المناطق الحدودية.

جيم - أعمال المؤتمر

٣٢ - على نحو ما أشار إليه المقرر الخاص في تقارير سابقة وفي بداية هذا الجزء، تنطوي الإجراءات والظروف التي يعمل فيها المؤتمر الوطني في حد ذاتها على قيود مفروضة على المدنيين المشاركين فيه وعلى انتهاكات لحقوقهم. فعلى سبيل المثال، يمنع قانون الإجراءات، المرسوم ٩٦/٥، الصادر في عام ١٩٩٦، توجيه أي انتقاد للمؤتمر الوطني وينص على السجن لمدة قد تصل إلى ٢٠ سنة وحظر المنظمات المتصلة بأولئك الذين يخرقون هذا القانون.

٣٣ - وفي حالة عدم تعديل القيود الإجرائية المتأصلة واستمرار غياب ممثلي المعارضة الديمقراطية عن المؤتمر الوطني، سيفتقر قيام أي دستور إلى المشروعية وبالتالي إلى المصادقية. فمثل هذه العراقيل لا تعمل سوى على تأخير عملية إرساء الديمقراطية في ميانمار. ويؤكد

المقرر الخاص من جديد على رأيه بأن المؤتمر الوطني سيفتقر إلى المصادقية ما دام لا يلتزم بأدنى حد من المعايير الديمقراطية ولا يمثل شعب ميانمار بصورة منصفة وكافية.

٣٤ - وخلال افتتاح المرحلة الأخيرة من المؤتمر الوطني، أكد أمين لجنة تنظيم المؤتمر الوطني على أنه يتعين على المندوبين إجراء مناقشات من أجل "اعتماد المبادئ الأساسية التفصيلية لتقاسم السلطة التشريعية ووضع المبادئ الأساسية التفصيلية لتقاسم السلطتين التنفيذية والقضائية ... داخل إطار الإجراءات".

٣٥ - وقدم رئيس لجنة تنظيم المؤتمر الوطني، الأمين الأول لمجلس الدولة للسلم والتنمية، الفريق ثين سين، في كلمة موجهة للمؤتمر الوطني في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ عرضاً موجزاً لأعمال المؤتمر التي أُجريت. وفيما يتعلق ببيانات المندوبين خلال الدورة السابقة للمؤتمر الوطني بشأن المبادئ التفصيلية للسلطة التشريعية وتكوين لجنة مالية، ذكر أنه "نظراً لفائدة الاقتراحات المقدمة من بعض الجماعات والمندوبين وملاءمتها للأمة والشعب، نسقت لجنة العمل مع فريق الرؤساء مسألة إدراجها أو عدم إدراجها كمبادئ أساسية. وأضاف أن "المؤتمر الحالي نجح في وضع مبادئ أساسية تفصيلية لتوزيع السلطة التشريعية وتكوين لجنة مالية ينبغي إدراجها كتابياً في الدستور".

٣٦ - وفيما يتعلق بالمبادئ الأساسية التفصيلية التي يتعين وضعها بالنسبة للقطاعين التنفيذي والقضائي، قُدمت توضيحات من جانب رئيس لجنة العمل وأجرى المندوبون مناقشات وقرأوا ورقات، وبعد ذلك أيد المندوبون التوضيحات المقدمة من رئيس لجنة العمل. وكانت البيانات المقدمة من المندوبين تدخل في إطار الأهداف الستة للمؤتمر، التي تشمل القضايا الوطنية الرئيسية والمبادئ الأساسية الـ ١٠٤، على نحو ما حددته الحكومة.

٣٧ - وذكر رئيس المؤتمر الوطني أن أعمال المؤتمر "ستتوقف ... حتى نهاية هذا العام. وستقوم لجنة العمل بدراسة الورقات المتعلقة بالمبادئ الأساسية التفصيلية للسلطتين التنفيذية والقضائية التي قدمها عدد كبير من المندوبين، وبموافقة لجنة تنظيم المؤتمر الوطني، ستضع مبادئ أساسية تفصيلية في المؤتمر المقبل. وبهذه الطريقة، سيكون لأعضاء فريق الرؤساء ما يكفي من الوقت لتجميع دراساتهم... وتمكين المندوبين من مواصلة أعمالهم والإشراف على شؤونهم الاجتماعية".

٣٨ - وأبلغ المندوبون أنه عند انعقاد المؤتمر الوطني من جديد، ستُعتمد مبادئ أساسية تفصيلية لتفويض السلطتين التنفيذية والقضائية ولتمكين لجنة العمل من تقديم دراساتها بشأن قنوات المهام الوظيفية فيما يتعلق توزيع مهام الهيئات التشريعية بين رئيس الدولة والهيئات التشريعية، علاوة على تقديم مشاريع القوانين إلى الهيئات التشريعية المعنية.

٣٩ - ويعتقد المقرر الخاص اعتقاداً راسخاً أنه إذا ما وضعت الترتيبات الإجرائية التي تنظم المؤتمر الوطني على أساس ديمقراطي سليم، فإنها ستُتيح إدماج جميع الأحزاب السياسية وإشراكها بالكامل وإحراز تقدم حقيقي في عملية إرساء الديمقراطية.

رابعاً - الحقوق المدنية والسياسية

٤٠ - يأسف المقرر الخاص إذ يلاحظ أن المعلومات الواردة ترهن على أن الحالة المتعلقة بممارسة الحقوق والحريات الأساسية لم تتغير كثيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فما زال المدنيون، بمن فيهم أعضاء الأحزاب السياسية المسجلة والنشطاء من دعاة الديمقراطية، يتعرضون للمضايقة ويعتقلون ويحاكمون ويحكم عليهم بالسجن بسبب ممارستهم السلمية لحقوق وحرية مدنية وسياسية أساسية. وما زالت جميع مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية مغلقة باستثناء مقرها في يانغون، ويتعرض أعضاء الأحزاب السياسية باستمرار للمقاضاة والسجن بدوافع سياسية. ويعتقد أن شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٥ شهدا اعتقال أكبر عدد من أعضاء البرلمان المنتخبين منذ أيار/مايو ٢٠٠٣. ويعتقد أنه حكم على ثلاثة أعضاء برلمانيين منتخبين بالسجن في عام ٢٠٠٥.

٤١ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أُلقي القبض على ١٠ نشطاء سياسيين على الأقل بسبب مشاركتهم في اجتماع لكبار ممثلي قومية شان الإثنية. وكما لوحظ أعلاه، أفيد بأن أولئك المقبوض عليهم، بمن فيهم خون هتون أو (رئيس رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية)، ما زالوا محتجزين بشكل تعسفي وبأن أو شوي أون، الكاتب والمحامي البالغ عمره ٨٢ عاماً، ما زال تحت الإقامة الجبرية. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، حكم للمرة الثانية على نائب برلماني منتخب من ولاية شان، هو أو كياو حين، بالسجن لمدة ١٤ عاماً. واتهم بتوزيع منشور يصف قائمة الجوائز التي نالتها داو أونغ سان سيو كيمي، وبنسخها بدون إذن. وجاء هذا الاعتقال الثاني بعد سبعة أسابيع فقط من إطلاق سراحه في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ من السجن، حيث كان محتجزاً منذ عام ١٩٩٦. وفي يومي ١ و ٦ حزيران/يونيه على التوالي، اعتقل د. وين أونغ وسو وين، وهما من قيادات الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وحكم عليهما لاحقاً في ٨ تموز/يوليه بالسجن لمدة ١٣ سنة بتهمة حيازة ومشاهدة شريط فيديو عن جولة سياسية لداو أونغ سان سيو كيمي وقراءة كتاب لصحفي في المنفى. وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أفيد بأنه صدر حكم بالسجن مدى الحياة، بسبب توزيع منشور سياسي، على كو أونغ ميو سان، وأو با مينت، وأو با تينت، وكو حين كياو، وهم جميعاً قياديون في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وعلى كو تيت نينغ أونغ، وهو عضو في الحزب الديمقراطي من أجل مجتمع جديد.

٤٢ - ورحب المقرر الخاص في بيان صحفي مؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بالإفراج في اليوم السابق عن ٢٤٩ معتقلا سياسيا من مختلف السجون في جميع أنحاء ميانمار. وأفيد، حسب قول الحكومة، بأن المفرج عنهم كانوا محتجزين بإجراءات غير صحيحة من قبل جهاز مخبرات عسكرية جرى تصفيته. ومن بين المفرج عنهم سياسيون ونشطاء من دعاة الديمقراطية وأعضاء أحزاب سياسية وطلاب.

٤٣ - غير أن صفو هذه الأخبار السارة تكدر للأسف بالأخبار الواردة عن تواصل الاعتقالات واحتجاز نشطاء سياسيين، مثل شيت سوي، وهو قيادي من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ورسام كاريكاتير مشهور، في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وإصدار أحكام بحقهم. ويستفاد أنه ما زال هناك حتى الآن ما يزيد على ١٠٠ ١ سجين سياسي في ميانمار، بمن فيهم رهبان ومحامون ومدرسون وصحفيون ومزارعون وسياسيون وزعماء طلابيون وكتاب وشعراء. ويتنافى استمرار احتجازهم مع روح وهدف العملية الانتقالية الديمقراطية والمصالحة الوطنية، كما يردان في خارطة الطريق. ويعرب المقرر الخاص عن خيبة أمله إذ يلاحظ أن المحرر والشاعر أو وين تين، البالغ من العمر ٧٥ عاما، والمسجون منذ ١٦ سنة، ما زال يقبع في سجن إنسين رغم إخباره في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بأن الإفراج عنه وشيك.

٤٤ - ويشعر المقرر الخاص بالتفاؤل إذ يلاحظ بأنه ما زال في مقدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام ٢٠٠٥ القيام بزيارات منتظمة للسجون ومعسكرات السخرة والمستشفيات للوقوف على معاملة الأشخاص المحتجزين هناك وظروف عيشهم. وجرت متابعة عدة حالات على أساس كل واحدة منها على حدة، بما في ذلك المحتجزون لأسباب أمنية والقصر والمحتجزون الذين يدعون أنهم يحملون جنسية أجنبية والذين يحتاجون إلى حماية خاصة، مثل المرضى والمسنين. ويستفاد أن معدل الوفيات في صفوف المحتجزين انخفض في معظم أماكن الاحتجاز.

٤٥ - وبالرغم من هذا التطور الإيجابي، ما زال المقرر الخاص يتلقى شكاوى بشأن أحوال بعض السجناء السياسيين ومعاملتهم.

٤٦ - ويساور المقرر الخاص القلق إزاء الادعاءات المتواصلة بلجوء السلطات باطراد وعلى نطاق واسع إلى تعذيب الأشخاص وإساءة معاملتهم أثناء الاحتجاز قبل المحاكمة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أفيد بوقوع أربع وفيات على الأقل أثناء الاحتجاز. ولم يتلق المقرر الخاص أي تأكيد حتى الآن بإجراء تحقيقات كاملة في تلك الوفيات. كما تلقى أبناء

تفيد أن المحتجزين كثيرا ما يتعرضون للحرمان من النوم والطعام والماء لمدة طويلة خلال الاستجواب الأولي، الذي قد يستغرق عدة أيام.

٤٧ - ويشعر المقرر الخاص بالقلق إذ يلاحظ بأن رئيس الوزراء السابق، الجنرال حين نيونت، احتجز وتعرض لإجراءات قضائية غير عادلة، إلى جانب العديد من مساعديه وحلفائه. وهو محتجز حاليا تحت الإقامة الجبرية ويستفاد أن حكما بالسجن لمدة طويلة مع وقف التنفيذ صدر بحقه، بعد إدانته بتهم من بينها الفساد والرشوة. وفي أعقاب حل جهاز مخابرات ميانمار العسكرية منذ نهاية عام ٢٠٠٤، يعتقد بأنه جرى اعتقال عدد يصل إلى ١٠٠ من كبار المسؤولين في المخابرات العسكرية. والعديد من هؤلاء الضباط السابقين محتجزون في سجن إنسين دون تمكينهم من الاستعانة بمحام ويستفاد أنهم يحاكمون في محاكم سرية أقيمت داخل السجن.

٤٨ - ويساور المقرر الخاص قلق شديد إذ يلاحظ أن سلطات ميانمار تواصل، في إطار ممارساتها الاعتيادية على ما يبدو، حرمان المحتجزين من الاتصال بأقربائهم أو بالمهنيين القانونيين أو الأشخاص الآخرين خارج أسوار السجن لمدة زمنية طويلة بعد الاعتقال وحتى بعد صدور حكم في حق المحتجزين في الغالبية العظمى من الحالات.

٤٩ - ومع استمرار الموظفين الحكوميين في استخدام الحبس الانفرادي، كثيرا ما يعتقل النشطاء السياسيون ويحتجزون دون علم أو إخطار أسرهم. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يحتجزون لمدة طويلة، قد تصل إلى سنوات في بعض الحالات، دون تمثيلهم قانونيا.

٥٠ - وحسب المعلومات الواردة، لا يستطيع المحتجزون أو يكادون الحصول على استشارة قانونية أو وسائل تمكنهم من التحضير للدفاع عن أنفسهم. وإذا كانت السلطات قد سمحت بالتمثيل القانوني لبعض المحتجزين المعتقلين مؤخرا، فإنها تمنع في الكثير من الحالات الحصول على المعلومات ولا تعطي تفاصيل كافية عن تواريخ المحاكمات. وقد مُنع أو حُون هتون أو، النائب البرلماني المنتخب من رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية، وأشخاص آخرون احتجزوا معه في شباط/فبراير ٢٠٠٥، من الاستعانة بمحاميين يختارونهم، وحصلوا بدل ذلك على محامين معينين من الحكومة.

٥١ - وما زال المقرر الخاص يتلقى أنباء تدعي وقوع حالات تعذيب السجناء وإساءة معاملتهم، بما في ذلك الضرب المبرح، والتكبير، وإجبار السجناء على الوقوف والجلوس قرفصاء لفترات طويلة في أوضاع صعبة. ويعتقد أنه كثيرا ما يعاقب على أي شكوى بالحبس الانفرادي في زنانات مظلمة.

٥٢ - وألقي القبض على أونغ هلينغ وين، وهو ناشط من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، في أيار/مايو. وأبلغت السلطات أسرته بعد ١٠ أيام من ذلك بأنه "توفي بغتة". غير أنه تشريحا لجنته أبان عن وجود ٢٤ جرحا خارجيا في جسده، وثلاثة ضلوع مكسورة وضلع مكسور أحدث رضوضا في القلب، مما يشير إلى أنه تعرض للتعذيب. وحتى الآن، لم يقدم المسؤولون عن وفاته إلى العدالة.

٥٣ - ويعتقد أن ما لا يقل عن ٢٢ معتقلا سياسيا عذبوا وأسيتت معاملتهم بعد أن شارك عدد منهم في إضراب عن الطعام في سجن إنسين يوم ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وكان سبب احتجاج المجموعة هو قرار من سلطات السجن بإجبار معتقلين سياسيين على تقاسم زنانات مع سجناء مدانين بجرائم جنائية أساءوا معاملتهم حسب ما ادعوا. ويستفاد أن ما لا يقل عن شخصين مضرين عن الطعام عوقبا بإيداعهما في زنزانة.

٥٤ - وهناك قلق شديد من أنه لا يجري معالجة مشاكل السجناء الصحية التي تسببت فيها أوضاعهم في السجن أو زادتها سوءا. ويشتكى أكثر ما يشتكى من أمراض القلب، والأمراض العقلية، وارتفاع ضغط الدم، والأمراض المتصلة بسوء التغذية. ورغم الاحتياجات العاجلة لعدة سجناء من حيث العلاج المتخصص، فكثيرا ما تتباطأ السلطات في تلبية طلبات المهنيين الطبيين وترفض تماما الاستجابة لها في بعض الحالات.

٥٥ - ويشعر المقرر الخاص بقلق شديد إزاء تواصل تطبيق قانون حماية الدولة لعام ١٩٧٥، الذي يسمح لوزير الداخلية باحتجاز أو إعادة احتجاز أي شخص يعتقد أنه يشكل "خطرا على الدولة" دون توجيه تهمة إليه أو محاكمته. ويبدو أنه ليس هناك تعريف واضح لما يشكل في الواقع خطرا على الدولة، مما يسمح بتأويل العبارة على نحو فضفاض واتخاذ إجراءات استنادا إليها. فضلا عن السماح للسلطات باحتجاز أي شخص تعسفا بسبب مشاركته في أنشطة سياسية سلمية قد تعتبرها الحكومة تخريبية، فإن تلك العبارة تسمح للسلطات أيضا بتمديد احتجاز السجناء بدون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم، مما يشكل انتهاكا للمعايير القانونية الدولية.

٥٦ - ومن السجناء المحتجزين في إطار قانون حماية الدولة داو أونغ سان سيو كيب، التي تقبع تحت الإقامة الجبرية عملا بهذا القانون لما يزيد على تسع سنوات من السنوات الستة عشرة الماضية. وهي محتجزة منذ أيار/مايو ٢٠٠٣ بدون توجيه تهمة إليها أو محاكمتها. ومُدّدت فترة احتجاز أو تين وو (البالغ من العمر ٧٧ عاما)، وهو نائب رئيس الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، الذي ما زال يقبع تحت الإقامة الجبرية بدون توجيه تهمة إليه منذ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، لمدة سنة أخرى في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وكان من المقرر إطلاق

سراح د. ثان نين، وهو نائب برلماني منتخب، في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، غير أنه يستفاد أن السلطات مددت فترة حبسه لسنة أخرى، رغم التدهور الشديد في حالته الصحية. وكانت تلك المرة الرابعة التي مددت فيها السلطات فترة سجنه. وما زال أو شوي أوهن (٨٢ عاماً)، وهو من زعماء قومية شان، تحت الإقامة الجبرية منذ احتجازه عقب اجتماع لرجال سياسة من قومية شان في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥. ويزعم بأنه جرى التذرع بقانون حماية الدولة وأمر باحتجازه لمدة سنة.

خامسا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٥٧ - لدى ميانمار إمكانيات إنمائية هامة، بالنظر إلى أراضيها الزراعية الخصبة، وما تزخر به من موارد طبيعية أخرى وإمكانية أن تصبح مركزا للتجارة الإقليمية. وللأسف، لا يتمتع شعب ميانمار اليوم بثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ينبغي له. فهناك عدد متزايد من الأسر المعيشية التي تعيش في ظل فقر مدقع وتواجه مخاطر شديدة تهدد معاشها، بما فيها محدودة الرعاية الصحية والافتقار إلى فرص الحصول على تعليم جيد.

٥٨ - ولا يبدو على الاقتصاد أية علامات تحسن تذكر في المستقبل القريب ما لم تدخل إصلاحات سياسية واقتصادية جوهرية، كما سبق للمقرر الخاص أن ذكر (انظر E/CN.4/2005/36، الفقرة ٦٢). فمواطن الضعف الهيكلية الكامنة في الاقتصاد عامل رئيسي يساهم في الأزمتين الصحية والتعليمية للبلد. وتهدد الاتجاهات الاقتصادية الحالية بتقويض أي تقدم يحرز.

٥٩ - وليست ميزانية الصحة العامة كافية في الوقت الحالي لإمداد العاملين في القطاع الصحي وتزويد المرافق الصحية بما يكفي ويناسب من اللوازم والمعدات والميزانيات التشغيلية والدعم للتدريب الطبي. ومن أجل الحفاظ على النوعية العامة لخدمات الرعاية الصحية، من المهم ضمان امتثال القطاع الخاص لمعايير معقولة. وعلاوة على ذلك، يجب بذل جهود لمنع سحب الموارد من القطاع العام إلى خدمات الرعاية الصحية الخاصة، التي لا يقدر معظم الناس في كثير من الأحيان على دفع ثمنها.

٦٠ - ويرحب المقرر الخاص بالأبناء التي تفيد بأن الحكومة بدأت بالتحصين ضد التهاب الكبد ب (B) واستراتيجيات جديدة، بما فيها برامج مخصصة للمناطق النائية. غير أنه أعرب عن أسفه إزاء تواصل ارتفاع معدلات وفيات الرضع والأطفال ما دون الخامسة، ويعود ذلك أساسا إلى أسباب يمكن الوقاية منها أو علاجها مثل التهابات الجهاز التنفسي الحادة، والإسهال، والملاريا وداء السل.

٦١ - وأعرب عن تفاؤله إزاء أنباء تفيد بأن أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه ازدادت من حيث الحجم والنطاق، بما فيها البرامج المنفذة على صعيد المجتمعات المحلية والمستشفيات للوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وبأنه يجري توعية الأطفال في المدارس وخارجها بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمهارات الحياتية. غير أن مما يبعث على القلق الشديد أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد تجاوز الآن عتبة الوباء العام، بحيث تضاعف معدل الانتشار في صفوف السكان البالغين في السنتين الماضيتين. وبدأت مؤخرًا جهود، ستتطلب اهتمامًا متواصلًا، لمعالجة أوضاع الأيتام والأطفال المستضعفين، بمن فيهم المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦٢ - ويسر المقرر الخاص الإقرار بأن الحكومة تواصل العمل على إعداد خطة العمل الوطنية من أجل الطفل، كما ناقشتها لجنة حقوق الطفل في العام الماضي (انظر CRC/C/SR.960)، لكنها لم تصدق بعد على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل. غير أنه أعرب عن اعتقاده بأن الوزارات الفنية تشارك في عدد من المحافل الإقليمية، بما فيها المشاورة الإقليمية بشأن العنف ضد الأطفال. وعلاوة على ذلك، أنشئ على الصعيد الوطني فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بقضاء الأحداث للتشجيع على اتخاذ إجراءات في المجالات المتعلقة بهذا القضاء. وأفادت اليونيسيف بتزايد الاعتراف ببعض القضايا المتعلقة بحماية الطفل في ميانمار، بما فيها حالة الأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية، وأطفال الشوارع والأطفال العاملين والأطفال المخالفين للقانون.

٦٣ - ويستكمل حوالي ٥٥ في المائة من أطفال المدارس في ميانمار الأعوام الخمسة للتعليم الابتدائي، في حين ينقطع معظم الأطفال المتبقين عن الدراسة للحصول على عمل. ويستفاد أن الآباء هم الذين يتحملون تكاليف التعليم في معظم الحالات، على شكل "هبات" ينتظر منهم دفعها لتغطية رواتب المدرسين واللوازم وصيانة المدارس. وإذا كانت هذه المشاكل متأصلة في البلد، فإنها أكثر ما تكون حادة في مناطق الحدود التي تعاني منذ عقود من الصراع المسلح.

٦٤ - ويرحب المقرر الخاص بالانخفاض المطرد والهام في زراعة خشخاش الأفيون. وستعزز مراقبة الإمداد الاستقرار في المنطقة، التي تتفاقم مشاكلها العويصة أصلاً بسبب الاتجار بالمخدرات. ومما يكتسي أهمية حيوية إيجاد مصادر بديلة لإدراج الدخل للحيولة دون إعادة التوطين والتشرد الداخلي، وكفالة نجاح برنامج تخفيض الأفيون واستدامته. ولبلوغ هذه الغاية، يدعو الحكومة إلى أن تكفل في المرحلة الانتقالية احتياجات مزارعي الأفيون السابقين وأن تخصص موارد كافية لأولئك الذين تعتمد أرزاقهم على دخل مصدره الأفيون.

سادسا - حالة حقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية

٦٥ - يساور المقرر الخاص قلق شديد إزاء ما نما إلى علمه من تواصل ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المجتمعات المحلية للأقليات العرقية في ميانمار، التي تشكل حوالي ٣٥ في المائة من سكان البلد. وما زالت ترد أنباء واسعة الانتشار عن ارتكاب القوات الحكومية أعمال السخرة والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والابتزاز والتجريد من الملكية. وإذا كان الأشخاص في المناطق التي تشهد عمليات مكافحة العصيان هم الأشد تضررا، فإن الأنباء تفيد أيضا بوقوع انتهاكات في المناطق التي ينفذ فيها وقف إطلاق النار، حيث ما زالت تتواجد وحدات كبيرة من القوات الحكومية. وما زالت ترد أنباء عن ارتكاب هذه القوات العديد من الانتهاكات للقانون الإنساني. وترد أيضا ادعاءات بوقوع تعديلات على حقوق الإنسان من جانب أعضاء الجماعات المسلحة غير الحكومية. وما زالت ثقافة الإفلات من العقاب سائدة على نطاق واسع، حيث نادرا ما يلجأ ضحايا الانتهاكات إلى الانتصاف.

٦٦ - ويشعر المقرر الخاص بقلق شديد إزاء الادعاءات المتواصلة بوقوع أعمال السخرة في جميع أنحاء ميانمار، ولا سيما في الولايات التي توجد بها أقليات عرقية. وقد أصدرت الحكومة أمرين يحظران ممارسة السلطات العسكرية والمدنية لأعمال السخرة بحق المدنيين في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، وأفادت بأنها جريمة تستحق العقاب. ورغم ذلك، يستفاد أن رجالا ونساء وأطفالا يجبرون على أداء أعمال مثل إصلاح الطرق والبناء، والعتالة للجيش، والحفر، ونقل المعدات العسكرية، وزرع الأرز والشاي قسرا، وتكسير الصخور، والحفر وجمع الحطب، والبناء، وإزالة الشجيرات والأيكات، وتسييج الثكنات والمجمعات العسكرية، وحفر مخابئ وخنادق عسكرية. وكثيرا ما تصادر عربات مدنية وأصحابها لنقل الإمدادات العسكرية.

٦٧ - وفي حالات كثيرة، يُدعى أن الأشخاص غير القادرين على أداء واجبات السخرة يجبرون على دفع مبلغ يغطي استئجار شخص يحل محلهم. وتبتز القوات الحكومية بانتظام رسوما مثل رسم "العتالة" أو "زيادة الاعتماد على النفس" لبناء الطرق بدل السخرة.

٦٨ - ويتعرض المدنيون الذين يعيشون في مناطق مكافحة العصيان ولا يستطيعون أداء واجبات السخرة لعمليات الانتقام والعقاب الجماعي أكثر من غيرهم. وما زالت الأنباء ترد عن وقوع حالات عوقب فيها بشدة أولئك الذين لا يستطيعون تنفيذ الأوامر أو لا يريدون تنفيذها أو هم من الضعف بحيث لا يقدر على تنفيذها. وأبلغ المقرر الخاص بعدة حالات تعرض فيها أشخاص أجبروا على العتالة وأصبحوا من الضعف بحيث لم يعودوا يستطيعون

حمل أنقالمهم أو مواكبة الرتل العسكري (بسبب نقص الطعام أو الماء أو الرعاية الطبية)، للضرب في الكثير من الأحيان وللإعدام بإجراءات موجزة في بعض الحالات.

٦٩ - ويساور المقرر الخاص قلق شديد إزاء ما أفادته الحكومة في مؤتمر صحفي عقد مؤخرا من أن أي شخص يدلي بما تعتبره ادعاءات كاذبة بوقوع السخرة، أو يتبين بأنه أبلغ منظمة العمل الدولية بتلك الادعاءات، سيقدم إلى المحاكمة. كما أنه مترعج إذ يلاحظ ازدياد القيود المفروضة على موظف الاتصال التابع لمنظمة العمل الدولية والدعوات الموجهة من منظمات منتسبة للحكومة إلى هذه الأخيرة بالنظر في الانسحاب من منظمة العمل الدولية.

٧٠ - ويشعر المقرر الخاص بالقلق إذ يلاحظ أن الجماعات التي تنفذ وقف إطلاق النار تصر هي أيضا، حسب ما يدعى، على إجبار السكان المدنيين على السخرة، والقيام بمهام منها استصلاح قطع أرضية من الأحراج وتحضير الأراضي لزراعة محاصيل.

٧١ - وتواصل ورود أنباء موثوق بها إلى المقرر الخاص عن تجنيد أطفال وتدريبهم قسرا لضمهم إلى القوات المسلحة الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وللأسف، لم يستطع، بسبب تعذر الوصول لزيارة هذا البلد، تقييم نطاق هذه الممارسات المزعومة. وهو على علم بأن الحوار بين الحكومة واليونيسيف بشأن مسائل مثل الجنود الأطفال محدود بسبب التغييرات في رئاسة الوزراء، التي تعين بدء حوار معها. وفي حين جرت مناقشة حول ضرورة مواصلة إعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية لمنع تجنيد الأطفال الجنود لم يبدأ بعد التعاون بشأن هذه المسألة.

٧٢ - ويشعر المقرر الخاص بالانزعاج الشديد إزاء ما يدعى من استمرار العنف الجنسي الذي يرتكبه الموظفون الحكوميون ضد النساء والأطفال. وأشد الفئات عرضة لهذه الانتهاكات هي المدنيون في مناطق الأقليات العرقية مثل ولايات شان، وكاين وكاياه ومون. وما زالت ترد أنباء موثقة عن حصول حالات الاغتصاب والاسترقاق الجنسي والزواج القسري. وقد أدت هذه الحوادث إلى تقييد تنقل النساء، اللواتي يدعى أنهن كثيرا ما يتخوفن من العمل في الحقول أو السفر دون رفيق. ومما يذكر أنه نادرا ما يحاكم الجناة المزعومون.

٧٣ - وتفيد التقارير أن فرض ضرائب تعسفية أمر شائع. ويعتقد أن نقاط تفتيش اعتباطية مؤقتة تقام دوريا ويطالب السكان المدنيون بدفع "ضرائب". ووردت أنباء عن أن العديد من المزارعين مُنعوا من بيع ما لديهم من أرز ونخالة إلى أي جهة أخرى ما عدا الجيش. ويدعى أنهم يجبرون قسرا على بيع المحصول بسعر تحدده السلطات ويكون أدنى بكثير من

سعر السوق. وأجبر آخرون على دفع نفود إلى السلطات قبل أن يتمكنوا من حصد وجني محاصيلهم.

٧٤ - ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء تواصل ورود أنباء عن سياسة الاكتفاء الذاتي للجيش، التي ما زالت تؤدي إلى استيلاء القوات الحكومية على أراضٍ وماشية ومصائد أسماك ومحاصيل محصودة من السكان المدنيين وإطلاق الرصاص عشوائياً على ماشية عائدة للمدنيين ليستهلكها الجيش. ويستفاد أن المدنيين الذين يرفضون الإذعان لمطالب القوات الحكومية يتعرضون لدفع غرامات وللعقاب البدني.

٧٥ - وتنتشر مصادرة الأملاك، وحالات الإخلاء القسري، وتدمير المنازل وإحراق مساكن المدنيين، أكثر ما تنتشر في مناطق مكافحة العصيان. ويستفاد أن عدداً كبيراً من القرى في مناطق الأقليات العرقية أحرقت وهُجر سكانها إلى أماكن أخرى نتيجة الهجمات العسكرية ضد جماعات المعارضة المسلحة.

٧٦ - ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء تواصل ورود أنباء عن تقييد لا داعي له لحرية تنقل المدنيين. وبهذا الشأن، يلاحظ الأنباء الواردة عن منع أعضاء في أقلية روهينيا المسلمة من التنقل خارج قراها بدون إذن رسمي. ومن الفئات الأخرى الأشد تضرراً الشأن في الجزء الجنوبي الشرقي من ولاية شان والمون في بلدة بي الجنوبية في ولاية مون. ويعتقد أن المدنيين طُلبوا في عدة حالات بالحصول على تصاريح مرور مقابل دفع رسوم من أجل زراعة أراضيهم وفرضت قيود على المدة التي يسمح لهم بالسفر أثناءها خارج القرية.

٧٧ - ويساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء ما بلغه من استمرار القوات الحكومية وبعض الجماعات المسلحة غير الحكومية في استخدام ألغام أرضية، في تسع من الولايات والمقاطعات الأربع عشرة. ويشعر بالانزعاج بسبب أنباء مفادها تواصل ممارسة "إزالة الألغام الفظيعة"، التي يجبر فيها الجيش المدنيون على أن يكونوا بمثابة كاسحات بشرية للألغام، مما يؤدي إلى إصابتهم بتشوهات شديدة وإلى موتهم أحياناً. ويعتقد أن ميانمار ما زالت تنتج ألغاماً أرضية مع ما يترتب عليها من آثار هدامة. وللأسف الشديد، لا توفر الرعاية والمساعدة الكافيتان لضحايا الألغام الأرضية. وقد تترتب على استمرار زرع الألغام الأرضية في الحقول والغابات وعدم إزالتها أثر سلبي على حرية تنقل المدنيين وحقهم الاقتصادي في كسب العيش. ويعتقد أن الماشية تصاب بتشوهات أو تقتل جراء حوادث الألغام الأرضية.

٧٨ - ويسر المقرر الخاص أن يلاحظ بعض تقدم أحرزته الحكومة في معالجة مسألة الاتجار بالبشر. ويرحب بالأنباء التي تفيد بأنه يجري صياغة تشريعات قانون لمكافحة الاتجار وبإحراز شيء من التقدم في محاكمة الضالعين في الاتجار لأغراض السخرة. ويجب الترحيب بإنشاء

وحدة شرطة لمكافحة الاتجار مؤخرًا، وكذلك بتدريب تلك الوحدة داخل وزارة الداخلية على التحقيق في حالات الاتجار. غير أن المقرر الخاص ما زال منشغلاً بإزاء استمرار الاتجار بالرجال والنساء والأطفال للسخرة والاستغلال الجنسي.

٧٩ - وأحاط المقرر الخاص علماً بالادعاءات بتواصل حوادث الاضطهاد الديني. فمن المؤسف ما ذكرته الأنباء من أن ولاية شين شهدت تدمير القوات الحكومية لصليب مسيحي وإكراه مسيحيي شين على الإسهام بالمال والعمل في بناء دير بوذي. ولا يزال المقرر الخاص قلقاً للغاية إزاء أبناء عن تواصل التمييز ضد أقلية روهينيا العرقية في ولاية راخين الشمالية، بما في ذلك تدمير القوات الحكومية لمساجد وممارسة السخرة المتمثلة في أمر المدنيين ببناء "قرى نموذجية" لإعادة توطين بوذيين في أراضي المسلمين.

٨٠ - ومن دواعي قلقه قانون المواطنة لعام ١٩٨٢، الذي يعترف بحق للأشخاص الذين يعرفون بأنهم من الشعب الأصلي، ويحرم أقلية روهينيا من المواطنة، بحيث يتركها في الواقع عديمة الجنسية.

سابعاً - الحالة الإنسانية

٨١ - ما دام هناك صراع في ميانمار، فستظل آفاق كسب الرزق داخل البلد ضعيفة، ومادامت الحكومة لا تحمي حقوق الإنسان، فسيكون هناك من يشعر بضرورة البحث عن حياة أفضل في مكان آخر. وستواصل البلدان المجاورة تحمل عبء أولئك الذين غادروا ميانمار بحثاً عن الأمان وكسب الرزق والحرية.

٨٢ - وقد أدى الصراع المسلح المتواصل بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية من مختلف المجتمعات المحلية للأقليات العرقية، مشفوعاً بانتهاكات منتظمة وجسيمة لحقوق الإنسان، إلى هروب أعداد كبيرة من الأشخاص من ديارهم بحيث أصبحوا مشردين داخلياً ولاجئين. ويفر الكثيرون إلى الغابات والمناطق النائية، حيث لا يتوافر الأمن الغذائي والرعاية الصحية بشكل واف وتعليم الأطفال غير متوفر. ويستفاد أن عدة آلاف من المدنيين قد شردوا منذ بداية السنة، لا سيما نتيجة عملية مكافحة العصيان التي تقوم بها القوات الحكومية و/أو من ينوب عنها.

٨٣ - ويستفاد أنه في نهاية عام ٢٠٠٤، شرد داخلياً ما لا يقل عن ٥٢٦ ٠٠٠ شخصاً في الإقليم الشرقي وحده من ميانمار، وفي مون، وكاين، وكايا، وولايات شان الجنوبية وتانينتاري ومقاطعات تانينتاري وباغو الشرقية. والمقرر الخاص منشغل إزاء أبناء تدعي وجود ٣٦٥ ٠٠٠ شخص في مستوطنات مؤقتة في مناطق وقف إطلاق النار الخاضعة

لسيطرة الجماعات التابعة للأقليات العرقية؛ ويستفاد أن ٨٤ ٠٠٠ مدنيا محتبسون أو موجودون في مستوطنات مؤقتة، بعد إكراههم على إخلاء ديارهم، ويعتقد أن القوات الحكومية نقلت ٧٧ ٠٠٠ شخصا آخر إلى مواقع لإعادة التوطين. ويعتقد أيضا أن ما لا يقل عن مليون شخص مشردون داخليا على نطاق البلد.

٨٤ - وتفيد الأنباء أن مواقع إعادة التوطين عبارة عن قطع أرض خالية في معظم الحالات، حيث يتوقع من الأشخاص المشردين أن يوفروا مأواهم بأنفسهم. ويواجه الأشخاص المشردون داخليا نقصا غذائيا شديدا وعدم كفاية مصادر الحصول على مياه الشرب المأمونة، والخدمات الصحية والتعليمية. ويستفاد أن معدلات وفيات الرضع والأمهات أكثر ارتفاعا في صفوف جماعات المشردين داخليا. ويعتقد أن عدم تمكن وكالات المساعدة الإنسانية من الوصول إلى المناطق الحدودية يزيد من حدة المشكلة.

٨٥ - وفي أعقاب انسحاب الجيش الوطني لولاية شان من اتفاق وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ازداد النشاط العسكري وانتشار القوات الحكومية لتقييد الاتصال بجيش ولاية شان (الجنوبية). ونتيجة لذلك، يعتقد أن ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ مدني شردوا بسبب الصراع في ولاية شان الجنوبية في الفترة ما بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٥. وخلال هذه الفترة، أعيد توطين عدة قرى قسرا أو أحرقت أو هجرت، نتيجة، حسب ما يدعى، للاستراتيجية العسكرية للقوات الحكومية وأثرها السلبي على السكان المدنيين.

٨٦ - وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، رحب المقرر الخاص بازدياد تدفق المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال الصحة، ورحب بما حدث من تحسن في تنقل المنظمات الدولية وبالتوصل إلى اتفاق بشأن أنشطة في إطار الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وداء السل والملاريا. غير أنه منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عادت الأوضاع حاليا إلى مناخ عمل أكثر عنقا بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة. فالوكالات الدولية العاملة داخل ميانمار لا تستطيع الوصول بما فيه الكفاية إلى المناطق التي تشهد باستمرار صراعا مسلحا أو عدم استقرار في الجزء الشرقي من البلد، حيث مشكلة توفير الحماية وغيرها من مواطن الضعف في مجال المساعدة الإنسانية أشد حدة. وتخضع وكالات الأمم المتحدة لمزيد من التدقيق، وتفرض على العديد من عملياتها قيود حكومية متزايدة. وعلاوة على ذلك، ورغم الشواغل المتعلقة باستفحال الفقر والضعف الاجتماعي، ما زال تقييد المهام المسندة إلى بعض وكالات الأمم المتحدة يؤثر في قدرتها على دعم البرامج ومشاريع بناء القدرات الحكومية.

٨٧ - ويعرب المقرر الخاص عن أسفه لما تواجهه المنظمات غير الحكومية أيضا من صعوبات في تنفيذ أنشطتها حسب ما تفيدته الأنباء.

٨٨ - وتواصل اللجنة الدولية للصليب الأحمر رصد حالة السكان المدنيين في مناطق الصراع على طول الحدود بين تايلند وميانمار. وتستفيد جميع الأطراف من عملها في هذه المنطقة استفادة عظيمة. غير أن المقرر الخاص يأسف إذ يلاحظ فرض قيود شديدة على سبل وصول اللجنة إلى المناطق الحدودية الشرقية أيضا.

٨٩ - وإذا كانت بعض المنظمات غير الحكومية تستطيع الوصول إلى حد ما إلى مناطق الصراع، فالتغطية محدودة إلى درجة كبيرة وستظل كذلك إلى حين تثبيت وقف إطلاق النار في هذه المناطق. وكان هناك انشغال كبير مؤخرا إزاء أنباء عن الإعادة القسرية للاجئين في تايلند إلى مناطق صراع في ميانمار.

٩٠ - وقد عصف المد السنامي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بالساحل الجنوبي لميانمار. وقيمت أوساط المساعدة الإنسانية، بقيادة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المناطق المتضررة واستطاعت أن تؤكد تقديرات الحكومة التي أفادت بمقتل حوالي ٩٠ شخصا وتضرر ١٠.٠٠٠ - ١٥.٠٠٠ شخص. وكانت أشد المناطق تضررا الأجزاء الساحلية لدلتا أيارواردي فضلا عن مقاطعة تانينتاري وولاية راخين. وكان التقييم العام أن البلد نجح لحسن الحظ من كارثة عظمى. وكانت ردة فعل حكومة ميانمار على هذه الأوضاع تقديم الدعم للسكان المتضررين وتقاسم المعلومات المتاحة عن أثر المد السنامي مع أوساط الإغاثة. وسرعان ما نسقت وكالات الأمم المتحدة استجابتها وقدمت دعما طارئا لسد الاحتياجات الفورية.

ثامنا - ملاحظات ختامية

٩١ - يعتقد المقرر الخاص أن بوسع الحكومة ومن واجبها اتخاذ خطوات لإنقاذ المؤتمر الوطني ومصادقية الحكومة سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي. ويجب ضمان حرية التنقل والتجمع وتكوين جمعيات، لأنها شروط أساسية للمصالحة الوطنية والسير على درب الديمقراطية. وسيتواصل التشكيك في مصادقية المؤتمر الوطني ما دام لا يمثل شعب ميانمار التمثيل اللائق. ويجب أن تحكم المبادئ الديمقراطية جميع المناقشات الدستورية والعملية السياسية برمتها.

٩٢ - وما زال تحديد هوية الجهة التي ستصوغ الدستور، أي الخطوة الثالثة في خارطة الطريق، من أكثر القضايا أهمية. وحسب إعلان الحكومة ٩٠/١ الصادر في ٢٧ تموز/يوليه

١٩٩٠، فإن "الممثلين الذين انتخبهم الشعب هم الذين يتحملون مسؤولية صياغة دستور الدولة الديمقراطية المقبلة"، في حين أفادت الأنباء مؤخرا بأن جماعة من "الخبراء" من الحكومة أو معينين من المؤتمر الوطني هم الذين سيصوغون مشروع الدستور. ولا توجد أيضا في الوقت الحالي إشارات واضحة بشأن قواعد اعتماد الدستور من خلال استفتاء وطني.

٩٣ - إن الانتقال إلى الأخذ بنظام ديمقراطي كامل وقائم على المشاركة أمر لم يعد من الممكن تأجيله. ويجب بدء الحوار السياسي والدستوري بدون إبطاء. وإن الحكومة، بترسيخها قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، سترسل إشارة واضحة إلى شعب ميانمار والمجتمع الدولي بأنها ملتزمة فعلا بتيسير بناء مستقبل مستقر وديمقراطي للبلد.

٩٤ - وإذا كان من الواجب الترحيب بإطلاق سراح عدد كبير من سجناء القانون العام وبعض السجناء السياسيين، فإن حالات اعتقال المدنيين ودعاة الديمقراطية واحتجازهم وإساءة معاملتهم ما زالت مستمرة. ويأسف المقرر الخاص لصدور حكم بحق خمسة من دعاة الديمقراطية بالسجن مدى الحياة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مما يتعارض والالتزام الذي أعربت عنه الحكومة بتنفيذ خارطة الطريق بحسن نية.

٩٥ - ومن دواعي الأسف البالغ أن الأمانة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو أونغ سان سيو كيي، احتفلت بعيد ميلادها الستين تحت الإقامة الجبرية. وإن احتجازها الذي يكاد يكون حيسا انفراديا وعدم استطاعتها الاتصال بزملائها من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، يتنافيان مع روح المصالحة الوطنية. وعلاوة على ذلك، لم يسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بأن ترصد بشكل مستقل ظروف عيشها على مدى السنتين الماضيتين.

٩٦ - ومما يؤسف له أن حكومة ميانمار تسيء استخدام آلية القانون والنظام والعدالة للتحريض على القمع السياسي المنهج بدل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويعتقد المقرر الخاص أنه يجب إدخال إصلاحات هامة وفورية على الإجراءات القضائية كي تتماشى والمعايير الدولية وسيادة القانون. ومن دواعي الانشغال البالغ للمقرر الخاص عدم مراعاة الأصول القانونية، لا سيما في المحاكمات السياسية، وإساءة استخدام نظام العدالة لإسكات المعارضين السياسيين المسالمين.

٩٧ - ولا يستطيع المدنيون في جميع أنحاء البلد تقديم شكاوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان على يد أعوان من الدولة أو الانتصاف منهم. ومن دواعي الأسف البالغ أنه عندما يحاول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التظلم، فإنهم لا يجدون أبدا مجالا متاحا للانتصاف. كما أنهم كثيرا ما يتعرضون للتهديدات وعمليات الانتقام.

٩٨ - ويشعر المقرر الخاص بالانزعاج البالغ إزاء عدم محاكمة مرتكبي الهجمات الفتاكة على مناصرين للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية كانوا في موكب سيارات في ديباين في أيار/مايو ٢٠٠٣، أو فتح تحقيق بشأن ما يدعى من الاغتصاب الممنهج على يد القوات الحكومية لنساء شان وكارين وغيرهما من الأقليات العرقية.

٩٩ - ويعرب المقرر الخاص عن أسفه البالغ إذ يلاحظ مقتل ما لا يقل عن ١١ شخصا وإصابة العديد من الأشخاص الآخرين بجروح إثر الهجمات بالقنابل في يانغون في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٥.

١٠٠ - ويعتقد المقرر الخاص بقوة أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مستعدان للعمل في إطار الشراكة مع الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتيسير الفعلي للمصالحة الوطنية والانتقال إلى الديمقراطية. وبإمكان الحكومة، إذا هي حسنت سجلها في مجال حقوق الإنسان وسياسات حسن الإدارة وعززت تعاونها مع المنظمات الدولية، أن تتأكد من الحصول على الدعم لتسوية الصراعات، والإصلاح السياسي والاقتصادي، وبناء المؤسسات والقدرات والمساعدة الإنسانية والتنمية البشرية.

تاسعا - توصيات

١٠١ - يعتقد المقرر الخاص أن على حكومة ميانمار أن تعيد صراحة التأكيد على التزامها بتنفيذ الإصلاح السياسي والدستوري، وتبرهن عليه، عن طريق ضمان المشاركة التامة والفعالة لجميع الجهات الفاعلة السياسية، بما فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، والأحزاب السياسية وزعماء الجماعات العرقية، في حوار مجد وموضوعي.

١٠٢ - على الحكومة أن تذكر بوضوح الخطوات الإجرائية التي تنوي اتخاذها في صياغة الدستور وفي إجراء استفتاء وانتخابات حرة ونزيهة حقا.

١٠٣ - يدعو المقرر الخاص الحكومة إلى كفالة المشاركة التامة والفعالة في جميع مراحل العملية السياسية الانتقالية لجميع الجهات الفاعلة السياسية التي تحاول بناء مجتمع حر ومفتوح وعادل. ويجب أن ينص الدستور على نموذج للحكومة تمثل وتشارك فيه مختلف المجتمعات المحلية العرقية والسياسية التي يتكون منها البلد.

١٠٤ - يكرر المقرر الخاص ضرورة إطلاق سراح الأمانة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو أونغ سان سيو كيي، ونائب رئيسة الرابطة، أو تين أو؛ وزعماء الجماعات العرقية مثل خون هتون أو، رئيس رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية؛ والسجناء المسنين مثل الشاعر والصحفي أو وين تين. ومن شأن الإفراج الفوري عن

جميع السجناء السياسيين، البالغ عددهم ١٠٠٠ شخص، أن يرسل إشارة قوية إلى شعب ميانمار والمجتمع الدولي مفادها أن الحكومة ملتزمة جددا بعملية مصالحة حقيقية وبنشاء ديمقراطية قائمة على المشاركة في ميانمار.

١٠٥ - سيكون من المستصوب للغاية أن تجري هيئة محايدة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقييما مستقلا لظروف اعتقال جميع الأشخاص المحتجزين، بمن فيهم داو أونغ سان سيو كئي، وجميع الموجودين تحت الإقامة الجبرية.

١٠٦ - يكرر المقرر الخاص وجود حاجة ماسة إلى أن تتلقى مؤسسات الدولة جميع الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وأن تجري تحقيقات كاملة بشأنها وأن ترفع دعاوى، حسب اللزوم، وفقا للمعايير الدولية. وعلى الدولة أن تتحمل المسؤولية عن حماية شعبها والعمل لما فيه خيره.

١٠٧ - يدعو المقرر الخاص حكومة ميانمار إلى ضمان حماية جميع الحقوق المدنية والسياسية وتعزيزها. ويكرر على وجه الخصوص ضرورة تهيئة بيئة تحمي حرية التعبير والرأي والتجمع، ليتسنى إحراز تقدم هام في عملية المصالحة الوطنية والانتقال إلى الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يجب، على سبيل الأولوية، إنهاء عمليات اعتقال المدنيين واحتجازهم وسجنهم بشكل تعسفي بسبب مشاركتهم في أنشطة سياسية سلمية.

١٠٨ - يجب إعادة النظر فورا في القوانين التي تفرط في تقييد الممارسة السلمية للحقوق المدنية والسياسية، أو تعديلها أو إلغاؤها. وقد جرى التذرع بقانون تسجيل الطابعين والناشرين لعام ١٩٦٢، وقانون الجمعيات غير القانونية، وقانون أحكام الطوارئ لعام ١٩٥٠ وقانون حماية الدولة لعام ١٩٧٥، لحبس العديد من النشطاء السياسيين المسلمين وقيدت ممارسة الحقوق والحريات تقييدا شديدا. ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى إعادة النظر في تلك القوانين وتعديلها وإلغاء الأحكام الواردة في قانون حماية الدولة لعام ١٩٧٥ التي تسمح بالاعتقال بموجب أمر تنفيذي دون توجيه التهم أو المحاكمة.

١٠٩ - يدعو المقرر الخاص الحكومة إلى الإلغاء الفوري لقانون ٩٦/٥، الذي تسمح أحكامه بسجن أي شخص يصوغ دستورا بدون إذن رسمي لمدة تصل إلى ٢٠ عاما ويجرم فيما عدا ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع.

١١٠ - يجب على السلطات أن تكفل مطابقة جميع الإجراءات القضائية للمعايير المعترف بها دوليا فيما يتعلق بالمحاكمة العادلة، بما فيها الحق في افتراض البراءة، والحق في محاكمة عامة، والحق في الاستئناف لدى محكمة أعلى درجة. ويجب ألا تخضع الهيئة القضائية

للتأثير المباشر أو غير المباشر للجيش؛ ويجب أن يسمح لها بالبت في كل قضية بدون تدخل الفرع التنفيذي للحكومة.

١١١ - يجب على السلطات أن تكفل ألا تشكل التدابير التأديبية المستخدمة في السجون نوعاً من التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي حالة ورود بلاغات عن وقوع مثل هذه المعاملة، يجب اتخاذ تدابير فورية وإجراء تحقيق عاجل وتام ونزيه بشأنها. ويجب محاكمة من يثبت أنه مسؤول عنها بناء على ذلك. ويجب إجراء تحقيق مستقل وعاجل ونزيه بشأن جميع الادعاءات بوقوع وفيات أثناء الاحتجاز للتأكد مما إذا كانت قد وقعت نتيجة لأعمال غير قانونية ارتكبها مسؤولون، وإذا ثبت ذلك، وجب تقديم الجناة إلى العدالة.

١١٢ - يدعو المقرر الخاص حكومة ميانمار إلى التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويجب أيضاً تعزيز القوانين المحلية التي تحظر استخدام التعذيب. وستبرهن الحكومة، في حال تصديقها على هذه المعاهدة وتنفيذها التشريعات المحلية ذات الصلة، على التزامها بالقضاء على التعذيب. ويجب معاملة جميع المحتجزين والسجناء معاملة إنسانية وبالاحترام الواجب لكرامتهم الإنسانية المتأصلة. ويجب إلغاء الحبس الانفرادي، الذي غالباً ما يبسر هو ذاته ارتكاب التعذيب ويمكن أن يشكل ضرباً من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ووفقاً للمعايير الدولية، يجب اتخاذ جميع الخطوات الضرورية الآن لكفالة اتصال جميع السجناء بشكل فوري وسري ومتكرر بأقربائهم وبالمهنيين العاملين في المجالين القانوني والطبي.

١١٣ - يدعو المقرر الخاص الحكومة إلى كفالة مطابقة ظروف احتجاز السجناء للمعايير الدولية من حيث توفير مأوى لائق وصحي، وغذاء صحي، ورعاية صحية ملائمة في حينها، بما فيها العلاج المتخصص إذا دعت الضرورة، وتوفير مواد للقراءة والكتابة.

١١٤ - يدعو المقرر الخاص الحكومة إلى السماح بوصول المساعدة الإنسانية إلى مناطق الأقليات العرقية، حيث يعاني السكان المدنيون من الآثار السلبية للعمليات العسكرية، وكفالة التنفيذ التام أثناء أعمال القتال للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

١١٥ - والمقرر الخاص مقتنع، في نهاية السنة الخامسة من ولايته، بأنه يتعين على حكومة ميانمار بدء إصلاحات جوهرية على وجه الاستعجال بمساعدة المجتمع الدولي والمنظمات

المتعددة الأطراف. فلا بد من هذه الإصلاحات إذا أريد لإدماج ميانمار في الهياكل المالية والاقتصادية الدولية أن يتكامل بالنجاح.

١١٦ - ويود المقرر الخاص أن يعيد التأكيد على أن هناك عدة مبادرات في مجال السياسة العامة يمكن الشروع فيها بشكل متزامن خلال العملية الانتقالية، بالتشاور مع اقتصاديين، وأحزاب سياسية، ووكالات الأمم المتحدة والبلدان المجاورة، لتهيئة بيئة مواتية للديمقراطية. وعلى الحكومة أن تنظر، من بين تلك المبادرات، في إصلاح الخدمة المدنية، وحماية البيئة، وإدخال إصلاحات على قطاع التعليم، وإصلاح السلطة القضائية، وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي لأكثر الفئات حرماناً، بما فيها الفقراء، والنساء، والشباب، والمسنون والمعوقون (انظر E/CN.4/2005/36، الفقرة ٦٢).

١١٧ - ويجب على الحكومة، على سبيل الأولوية، أن تصدق على الصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكولاته الاختياريين، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والبروتوكولان الاختياريان الملحقان باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

١١٨ - ويعرب المقرر الخاص عن استعدادة للتعاون مع الحكومة في جهودها المبذولة للنهوض بحقوق شعب ميانمار وحياته الأساسية ويحدوه أمل كبير في أن توافق الحكومة على تيسير ولايته والسماح له باستئناف زيارته إلى البلد.